

قضية ورأي



libraheem@hotmail.com  
د. عادل إبراهيم الإبراهيم

«الكويتية»  
والاحتياطي العام

أقرت اللجنة المالية البرلمانية دعم الخطوط الكويتية بمبلغ خيالي يقدر بستمائة مليون دينار تسحب من الاحتياطي العام للدولة بهدف دعم ميزانية الخطوط لتحقيق أهدافها وتطويرها في المرحلة المقبلة. ولا شك ان هذا المبلغ الضخم يتوقع منه ان تكون الكويتية في مصاف الخطوط العالمية بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة الناجحة وان تكون رافدا ماليا للدولة الآن أو بعد تخصيصها. ولا نريد ان نسبق الأحداث بل كل ما نطمح اليه ان يكون الطائر الأزرق ملحقا باستراتيجية واضحة بعيدة عن الصراعات والعمل الروتيني وخاصة ان مقومات النجاح متوافرة من وجهات وبنية تحتية جاهزة وشركات زميلية تابعة والدعم المالي غير المسبوق موجود، ولكن تبقى الإدارة المبدعة هي الفيصل في التطور والنجاح والتي نأمل من الإدارة الحالية ان تكون كذلك. ومن الواقع المحلي نود ان نشير الى نجاح القطاع الخاص بإمكانياته المادية المحدودة التي لا تزيد على عدة ملايين من ان تشق طريق النجاح والتنافس في مجال النقل الجوي بإبداع وإدارة متميزة حتى أصبحت علامة فارقة ومميزة في مجال النقل الجوي المنخفض التكاليف أو تأجير الطائرات وتوزيع ارباح سنوية للمساهمين، وهنا يجب ان نشير الى هاتين اقتصاديتين هما احمد الزين ومروان بودي بما سطرهما من ادارة ناجحة في مجال النقل الجوي. ولنا الحق ان نتمسك لما لا نستعين ادارة «الكويتية» بتلك الخبرات المحلية التي استطاعت ان تشق طريق النجاح وترسم علامة فارقة في الإدارة الناجحة القائمة على اقتناص الفرص وبهذا المبلغ الضخم المسحوب من الاحتياطي العام فإن الأضرار متجهة لمجلس إدارة «الكويتية» رقابيا ومحاسبيا وتشريعا وإعلاميا في كيفية استثمار هذا المبلغ الذي يجب ان يعود بالفائدة والأرباح لخزينة الدولة في القريب وفق استراتيجية واضحة للنقل الجوي بعيدا عن الإنفاق غير المنضبط سابقا وهذا ما نريده من إدارة «الكويتية»، برئاسة رشا الرمي وان تكون مثالا للإدارة الناجحة للناقل الوطني وان نستفيد بما انجزه الزين وبودي وبإمكانيات محدودة ولكن ببراعة وإدارة قل نظيرتها في عالم الأعمال، وان تكون «الرومي» أيضا علامة فارقة في مجال النقل الجوي الوطني بعد سنوات عجاف.

وقفات



mqarawi@hotmail.com  
د.مطلق راشد الراوي

المواطن  
وحقوق  
المواطنة

كثيراً ما نتحدث عن حق الوطن لدى المواطن، وغالباً تؤكد دور المواطن في حب الوطن والعمل على ازدهاره ورفعته، لكن المنسي دائماً هو حق المواطن عند الوطن الذي يعتبر حقاً ثابتاً من حقوق المواطن حيث إن الوطن بما فيه من خيرات ومنافع وأملاك هي أصلاً ملك للمواطنين تضبطها القوانين واللوائح المنظمة وفقاً للمصلحة العامة لكل من الوطن والمواطنين. لذا نجد ان المواطن لا يشعر بالأمان والراحة والاستقرار إلا في وطنه، كما انه يحسن ويشتاق لوطنه كلما بعد عنه... فشعور الغربة ينتابه حتى إن عاش في احسن المنتجعات في العالم وذلك للارتباط الروحي بينه وبين وطنه. من الطبيعي أن يكون هناك تمييز للمواطن في جميع الخدمات والامتيازات في وطنه ولا

محلكت سر



Nermin.alhoti@hotmail.com  
د.نرمين يوسف الحوتاي

غفوا أيها الإعلام!

مقلتنا اليوم تخص الإعلام والإعلاميين ولكن من هم الذين نخضعهم في سطورنا؟ إضاعتنا اليوم على الإعلام الفاسد وعلى بعض الإعلاميين الذين يتاجرون بأمن الوطن من أجل مكاسب شخصية وفرقعات إعلامية. ليس كل ما ينكر ينشر، تلك القاعدة تعلمتها من معلمي «أبومبارك رحمه الله»، وذلك ما نريد توصيله لبعض الأقالم والأفواه التي تتاجر بأمن وطن. مع بداية العام الجديد صرح أحد نواب مجلس الأمة بقضية «تزايد نسبة الوافدين في الكويت، من الممكن أن الطرح كان يحمل الكثير من الأخطاء دون قصد أو بقصد وهذا ليس موضوعنا ولكن القضية بالفعل تستحق الدراسة وإيجاد حلول جذرية لها. غفوا لبعض الأقالم والألسنة التي كتبت وتحدثت من أجل المتاجرة وكسب الأصوات وتصفية حسابات شخصية على حساب الكويت وشعبها؛ والسؤال لهذه الأفواه والأصابع التي كتبت وتحدثت دون دراية

لا حصانة



مبارك الويص

دراسة سياحية تقول ان بانكوك تسحب البساط من لندن كأكبر مقصد سياحي في العالم وبني تأتي بالمرتبة الرابعة وتتفوق على الجميع بمعدل إنفاق السائح داخلها، احدهم علق وقال واحنا في الكويت ليش على طمام المرحوم قاعدين نطلع العالم يتطور واحنا بس نتحسر نتلطم ليش الحكومة ما تشتغل ليش ما تشجع السياحة في بلدنا شنو ناقصها عن «دبي» ليش ما نتعاقد مع شركات عالمية تسوق للكويت في السياحة والفرح. نكرني كلام صاحبنا بتصريح احد النواب المعترضين السابقين بعد ان رجع من سفرته وسياحته لإحدى إمارات الخليج قال في تصريحه الجبار لا فض فوه: كلما زرت دبي أتصبر على الكويت.. والسبب ان علة اللعل في الكويت «فردية القرار»! الله أكبر.. مشكلتنا في الكويت الفردية على أساس ان اللي نتخبه مجلس ولويا جبرغا»

الوليا جبرغا  
الكويتي

يعني تلك اختراقا لمبادئ حقوق الإنسان... إن من ينادي بعنصرية الدولة في تمييز المواطن عن المقيم لا يعرف حق المواطن في وطنه، وأن المواطن استضاف المقيم وفر له كل مقومات الحياة بما يناسبه كقيم، كما أنه لو اطلع على سياسات كثير من الدول في هذه القضية لوجد أن المواطنين في كثير من الدول لهم مكانة عظيمة وتميز واضح كونهم أصحاب الدار وأهل البلاد.. إن ما تقوم به الحكومة في وضع الوثيقة الاقتصادية بنقصة النظر في أحقية المواطن وإعطائه كل الميزات التي يحتاجها دون التعميم مع كل من يعيش على ارض البلاد، فرفع الرسوم محصلته استقطاع واستنزاف من جيب المواطن ممثلاً لك في رفع أسعار الوقود والكهرباء فتعود الزيادة كرفع الأسعار يدفعها بالتالي المواطن، أو ان المستاجر في

ودراسة استراتيجية وأمنية للكويت: هل متمم بزيارة لديوان الموظفين واطلعت على الكم الهائل من أبناء الكويت الذين يحملون مختلف الشهادات والدرجات العلمية وينظرون الفرصة للعمل في الهيئات الحكومية؟ من ذلك المنطلق نقدر أن نتحاور وينتاقش في قضيتنا وليس بما قرأناه وسمعناه من بعض الإعلاميين ووصفهم بأن أهل الكويت ناكرون فضل الوافدين! غفوا... فالكويت ليست بورقة تتاجرون بها من أجل تلميع أسمائكم الإعلامية وأهل الكويت والحمد لله أفعالهم في الخير بصمة ماثلة، أما الوفاء يا من تشككون في ذلك ارجعوا إلى التاريخ فلولا وفاء الكويت وشعبها لما وقفت شعوب ودول معنا في 1990/8/2. كان من الأفضل للبعض الذين يدعون أنهم إعلاميون أن يطرحوا القضية بطريقة إيجابية والابتعاد عن تصفية حساباتهم مع عضو مجلس الأمة، فالكويت ليست بتائب بل هي أمة. بعيدا عن تصريح النائب فنحن بالفعل أمام

لا يملك قرار تشريع قوانين تخدم السياحة وتفتح آفاق الاستثمار فيها وتزيل كل عقبة تمنع جعل الكويت واجهة سياحية. أيها المنحسر، من الذي يمنع ويرفض الحفلات الغنائية ويعتبرها لهواً ولغواً؟ من الذي يمنع العروض الفنية والمهرجانات تحت قاعدة هي رجب من عمل الشيطان ويطلب بمنعها ووجوب اجتنابها؟ من اجهض مشروع تطوير الجزر الجنتية؟ من الذي تجاهل قوانين الاستثمار ووضعها على الرف حتى كلفتها «الأرضة» الحقيقية والتي يعلمها الفارس الهمام المعترض الإسلامي علم اليقين أن علة القرار في الكويت هي 50 توجهها ورأيا ومصصلحة ولو كان كما يقول صاحبهم «فردية» لأصبحنا أكثر تطوراً وإبداعاً من جميع دول المنطقة كما هو في دبي دون أي محاسنة أو مراجعة في توجيه قرارات مؤسسات دبي التي ترسمها قناعة شخص

العالم يؤثر الوحدة السكنية شاملة رسوم الكهرباء والماء يدفعها صاحب الوحدة (وهو المواطن)، كما أن زيادة رسوم الشاليهات الي ما يصل الي 100 يدفعها المواطن فهي بالأصل لا تؤثر إلا للمواطنين، وحتى رسوم الكهرباء للسكن الخاص ستأتيها الزيادة في المستقبل القريب. الحلول كثيرة والإجراءات موجودة والإمكانات متوفرة لكن الاستعجال في وضع الحلول وعدم الاستفادة من الخبرات أخرجا هذه الحلول التي تنقل كاهل المواطن وتحرمه من حقوقه. أحد المسؤولين يرد على سؤال مواطن حول ارتفاع رسوم الشاليهات فيقول: انا ما تقدر رجع الشاليه لأملاك الدولة! فهل يستطيع أن يرد هذا المسؤول على مقيم بهذا الرد؟ ولنا عبرة في بدل السكن للمدرسات غير الكويتيات.

قضية لا بد من وجود حلول لها، فكيف يعقل أن ابن الديرة ينتظر وظيفة وغيره من الوافدين يشغل مكانه؟ مثال بسيط لبعض المتحلقين، عندما تدخل على مسؤول ما وهم كثيرون وتجد مديري مكاتبهم ومستشاريهم جميعهم من الأشقاء العرب! ليس من الأفضل أن تكون واجهة الدولة من «عيال الديرة»؛ ألم يحن الوقت لأن نثق بأبناء الكويت؛ ليس من الأفضل أن تكون أسرار الدولة في أيدي أبناء الدولة؟ عذرا يا من نتحدث عن نكران أهل الكويت وعدم الوفاء لإخوانهم العرب، هل وجدتم في الدول الأخرى من يسمح للكويتيين بأن يعملوا في أجهزتهم الأمنية؟ إن القضية لها جذور أمنية واقتصادية وسياسية ليس كما تاجر البعض بها في برامجهم وأعدتهم الصحافية على حساب الكويت وأهلها، فعوا يا من تدعون أنكم إعلاميون. مسك الختام: رفقاً بالكويت وأهلها يا متحلقني الإعلام

وأحد وتنفذ حسب رؤيته دون تدخل. أزمة الكويت الحقيقية في مجموعات سياسية كل واحدة منها تبي تقرب القرص لنارها ملؤها التناقض من قمة رأسها حتى اخصم أقدامها يدعون لإقرار القوانين ثم يطالبون الحكومة بالتجاوز عليها فقط لأنهم تضرروا منها. أزمنا في سياسيين يعتبرون النقد مباحا لهم اما ضدهم فهو تجاوز يوجب العقاب تحكيمهم قاعدة الأهواء، منهجهم نحن من يملك تعريف الإصلاح والمصلحين. الزبدة: قال.. علي بن أبي طالب عليه السلام وأرضاه ليس كل ما يعرف يقال. ولا كل ما يعرف ويقال حان وقته. ولا كل ما يعرف ويقال وحان وقته حضر أهله. ولا كل ما يعرف ويقال وحان وقته وحضر أهله يقال كله.



المنتدبين من الوزارة بسبب إهمالهم وعدم التأكد من المواصفات المطلوبة لسفلة تلك الطرق وتسجيل الملاحظات عليها قبل استعمال تلك الشوارع من قبل مرتاديها وبهذا العمل سنضمن سلامة الطرقات ومطابقتها للخطط العالمية لأن الحمصى المتطابق لا نشاهده فقط إلا في شوارعنا مع الأسف. لذلك يجب على وزير الأشغال ان يطبق مبدأ الثواب والعقاب بخصوص من أوكلت إليه تلك الأعمال ووجد بها عيوباً حتى يعلم الجميع ان هناك جهات تراقبه وليس قراراً يصدر من فرداً من موظف متقاعدس يتحمل الأضرار التي لحقت بمركبات المواطنين والمقيمين من الحمصى المتطابق. كما يجب على وزارة الأشغال أيضاً تغريم تلك الشركات التي عملت على ارض من وبذلك سنقول بالفعل خلال تحميلها تكاليف إعادة سفلتة الطرق مرة أخرى دون ميزانية تكميلية وكذلك

متذ عامين ومازالت مشكلة الحمصى المتطابق تسيطر على وضع الطرق في الكويت رغم تداسر الطرق والاجتماعات والأسئلة البرلمانية، وتزداد هذه القضية تعقيداً ودون حل ينكر من تلك الجهات. وقبل أيام هطلت علينا أمطار متوسطة وعاتت مشكلة تطاير الحمصى رغم العود «الإشغالية» بعدم تكرارها بعد أن وجدوا الخطة السرية التي تزيد من تماسك الأسفلت وتمنع تطاير الحمصى، لكن للأسف تكسر زجاج المركبات، ومازالت وزارة الأشغال تفكر في اختراع آخر يمنع تطاير الحمصى. القضية بكل أسف لم يتطرق اليها حمصى وزير الأشغال وبعض موظفيها المسؤولين عن الإشراف على تلك المشاريع التي يعود سببها بلا شك إلى اعتماد الرقابة عليها والتي ظهرت بهذا الطير السري، وكان الأولى بالوزارة في حال رصد مثل هذه العيوب أن تقوم بمحاسبة الشرطين على المشروع

khaled\_news@hotmail.com

خالد العرافة



تطاير الحمصى  
ومحاسبة  
الشركات

وقفة



zalhasawi@hotmail.com  
twitter:@drzainbalhasawi

درزيب الحساوي

مصاعب تطبيق التأهيل  
المهني لذوي الإعاقة

إلحاقاً للوقفة السابقة بخصوص التأهيل المهني لذوي الإعاقة، هناك أمور يجب مواجهتها بصراحة لتجاوز المصاعب التي تواجه تأهيل وتوظيف ذوي الإعاقة. فعلى مستوى الأسرة يجب تربية الفرد من ذوي الإعاقة على أهمية العمل ويترب على ذلك الحصول على التعليم المناسب للقيام بالعمل الذي يرغب فيه، والسماح لذوي الإعاقة من قبل الأسرة بالاختلاط مع الآخرين دون الخوف عليهم من ردود الأفعال من الأفراد من غير ذوي الإعاقة وهذه أحد الأسباب الرئيسية التي أطلب فيها بنشر ثقافة الدمج ثم تطبيق الدمج في التعليم العام. اما على مستوى أصحاب الأعمال فيجب ان يتم تقبل توظيف الأفراد من ذوي الإعاقة وتدريبهم اثناء الخدمة ودعمهم مع الموظفين الآخرين من خلال نشر ثقافة الدمج وتقبل الآخر واحترام حقوق الآخرين والعمل على تصميم امكان مناسبة للعمل بحيث تتناسب مع احتياجاتهم كدورات المياه ومواقف السيارات والممرات التي تسمح بمرور الكراسي المتحركة. وعلى مستوى الدولة أقترح ان تعطى حزمة من الحوافز لرجال الأعمال في القطاع الخاص لتحفيزهم على تدريب وتوظيف الأفراد من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى إيجاد صندوق للمشاريع الصغيرة لدعم الأفكار المنتجة من ذوي الإعاقة لعمل مشاريع خاصة بهم. مع تاييدي للقانون رقم 8/2010 والذي ينص على ان تلزم الجهات الحكومية والأهلية القطاع النشط والتي تستخدم 50 عاملاً كويتياً او أكثر بتوظيف نسبة لا تقل عن 4٪ من ذوي الإعاقة من العاملين الكويتيين. إلا انه ومن جهة نظري أمل ان يتم تعديل القانون بحيث تلزم الدولة نفسها بتأهيل ذوي الإعاقة ومن ثم زيادة نسبة التوظيف الي 8٪. تأهيل وتوظيف ذوي الإعاقة هو مشروع وطني يشترك فيه القطاع العام والخاص والخيري وهو قبل كل هذا مسؤولية اجتماعية تقع على الجميع، فانتسني على صاحب القرار ان يفعل أليات جديدة تمكن هذه الجهات من العمل مع بعضها البعض لخدمة هذه الفئة.

سقاية

Sh\_aljiran@windowslive.com  
Twitter @shaika\_a

شبيخة احمد صالح الجبران

مرض غير عادي

حينما تمر بموقف شديد، قوي في أثره عليك، ستكون أمام موقفين اثنين، فجزء منك يريد التحدث والإسهاب والتعبير، والآخر يريد السكوت والهدوء والتفكير، وهانذا أقرر التحدث بالكتابة، رغمًا عن عاطفيته الموقف، رغمًا عن كل الضغوط. كيف هو شعورك لو فقدت بوصلة مسيرك؟ كيف هو شعورك لو حرمت الكهرباء يوماً، يومين، شهراً، أو شهرين؟ كيف ستكون لو أنك فقدت شيئاً قد اعتدت عليه، كقهوة صباحك مثلاً أو سربك ووسادتك المريحة؟ بل قل لي كيف سيكون يومك لو عشت بلا تواصل عبر الانترنت؟ أو عشت بلا ماء مثلاً؟ كيف ستشعر؟ كيف ستعبر؟ لقد جاء دورك لتتحيل الإجابة والحياة، ولتكمل قرار التحدث والتعبير، سنتمكن في النهاية من إقرار شيء واحد، شديد وقوي، مؤثر وكبير، ألا وهو الفقد. فقدنا قدر عميق وإنساني يخاطب ضعفنا حيناً ويختبر قوتنا أحياناً كثيرة. إنه الشيء «القادِر على عنونة كل تلك الأسئلة السابقة». إنه فقد الاعتراف بالضعف، فقد الراحة، فقد الأمان والسكون. لشيء عظيم، فائدة لأصل كريم، فائدة للأهل الأخرى يسلكون تلك الطرق لم يتطرقوا لهذا الموضوع، وكذلك طرق السفر السريعة خصوصاً السالمي الذي يعانى من إهمال وحصد العديد من الأرواح بسبب الحفر الموجودة وريادة ذلك الطريق. المطلوب من وزارة الأشغال الآن الإعلان عن الشركات والموظفين الذين كانوا وراء تلك المشاكل سواء فيما يتعلق بتطابق الحمصى أو الحفر في الطرقات ومحاسبتهم بشكل علني أمام الجميع عن طريق الصحف اليومية أو وسائل الإعلام الأخرى وبذلك سنقول بالفعل «الأشغال» وقت وكفت واستردت حق كل متضرر من هذه الشوارع.